الحياة
تجريبي

إنفاق دول الخليج على مشاريع البنية الأساسية قد يتجاوز تريليون دولار في 15 سنة

الأحد، ٦ يوليو/ تموز ٢٠١٤ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)
النسخة: الورقية - دولي

الشارقة - «الحياة»

آخر تحديث: الأحد، ٦ يوليو/ تموز ٢٠١٤ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

أُعلن في دول الخليج عن عدد كبير من مشاريع البنية التحتية الرئيسة بتكاليف ضخمة في النصف الأول من العام الحالي، إذ تحول تركيز هذه الدول أخيراً إلى التفكير بأساليب مختلفة، للاستفادة من بنيتها التحتية الحالية بدلاً من الاستثمار في المشاريع الجديدة.

وأفادت شركة «الهلال للمشاريع» في تقرير بأن الأصول الموجودة في المنطقة بما فيها الموانئ والمطارات والطرق والمستشفيات، «وُظّفت لأهداف جديدة للارتقاء بحياة الأفراد إلى الأفضل، وتأمين مزيد من فرص العمل واستكشاف آفاق تجارية جديدة».

وأشار التقرير إلى «تنفيذ استثمارات ضخمة في منطقة الخليج خلال الأعوام الماضية في الموانئ والبنية التحتية للخدمات اللوجستية، ما ساهم في إنشاء مرافق عالمية للسفن السياحية وشحن الحاويات، وازدهار قطاعات جديدة».

ونقل عن رئيس مجلس إدارة شركة «سيتريد» المتخصصة بتنظيم المعارض والمؤتمرات كريس هايمان ان منطقة الخليج تحولت إلى مركز عالمي للتميز في مجال تصليح السفن وتجديدها، متوقعاً أن «تتبوأ قريباً المركز الثاني بعد الصين من حيث كفاءة تصليح السفن».

واعتبر أن منطقة الشرق الأوسط «مركز جغرافي رئيس لتوفير خدمات بجودة عالمية عالية في مجال تصليح السفن وصيانتها وتجديدها، في ضوء نمو إمكاناتها الإقليمية».

ورأى الرئيس التنفيذي لشركة «أبو ظبي للموانئ» محمد الشامسي، في قطاع عبّارات نقل الركاب، «مجالاً آخر للاستثمار في البنية التحتية للموانئ».

ومن الأصول الأخرى التي بدأت تلعب دوراً جديداً في نمو القطاع، «مطار الشارقة الدولي» المجهز جيداً لاستقبال طائرات الركاب والشحن، وهو يُعتبر المقر الرئيس لشركة الطيران الاقتصادي «العربية للطيران».

وافتتحت «غاما للطيران» التي تشغل ما يزيد على 80 طائرة خاصة برجال الأعمال حول العالم في الشهر الجاري، محطة للطيران الخاص في «مطار الشارقة الدولي» لتكون مركزاً متكاملاً لخدمات الطيران الخاص في الشارقة ودبي والإمارات الشمالية.

وتوقع التقرير أن «تساهم هذه المحطة في استقطاب مالكين لتشغيل طائراتهم انطلاقاً من المطار، وبالتالي توفير فرص عمل جديدة، والارتقاء بإمكانات قطاع الطيران في المنطقة».

ولم تستبعد «الهلال للمشاريع» في ضوء التطلع نحو المستقبل، أن «ينتشر استخدام سيارات النقل الشخصي السريع من دون سائق في دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً مع توجه هذه الدول نحو إعادة النظر في شبكات طرقها الحالية».

وأشارت التقارير إلى أن «هيئة الطرق والمواصلات» في دبي تعمل اليوم على تقويم إمكان تزويد شبكة الطرق في الإمارة بنظام النقل الشخصي السريع الذي يضم مركبات آلية تسير ضمن شبكة من المسارات المخصصة، قبل حلول «معرض اكسبو الدولي 2020».

وأعلن رئيس «هيئة الطرق والمواصلات» في دبي مطر الطاير، خلال المؤتمر العالمي لـ «معهد إدارة المشاريع» في دبي، أن الهيئة «تعمل على إطلاق نظام نقل شخصي سريع في منطقة زعبيل في دبي».

ولا يقتصر الأمر على قطاع النقل في ما يتصل بمحاولة الاستفادة من أصول البنية التحتية

الحالية لفتح آفاق وفرص جديدة، إذ أظهرت دراسة لمنظمة «أماديوس» مزود الحلول التقنية في قطاع السفر، أن «بناء المنشآت الطبية المتطورة «سيساهم في ازدهار السياحة العلاجية من الداخل والخارج».

وتوقعت أن تتحول «مدينة دبي للرعاية الصحية» إلى «أضخم مركز طبي عالمي في المنطقة الممتدة بين أوروبا وجنوب شرقي آسيا». فيما تشير بيانات «هيئة الصحة في دبي» إلى ارتفاع عدد زوار الإمارة بهدف العلاج بنسبة تراوحت بين 10 و 15 في المئة سنوياً». وبغض النظر عن الزوار العالميين الذين يقصدون دبي للسياحة العلاجية، لفتت الدراسة إلى أن البنية التحتية المتطورة للقطاع الطبي «تتيح استقطاب أعداد أكبر من الزوار الإقليميين الذين يقصدون الإمارة لأغراض العلاج مستقبلاً».

واستناداً إلى تقرير مجلة «ميد» يُتوقع أن «يتجاوز إنفاق دول الخليج على المشاريع الإنشائية تريليون دولار بحلول عام 2030، لذا سيكون من المثير للاهتمام مراقبة مدى قدرة هذه الأصول على تقديم خدمات أخرى غير خدماتها الأساسية، بهدف تلبية الحاجات المتغيرة والفرص الناشئة».